تعبئة الأصول السيادية الروسية المجمدة من أجل إعادة إعمار أوكرانيا

تقرير CEED

CEED
JUN 15, 2026

في الوقت الذي تواجه فيه أوكرانيا احتياجات هائلة لإعادة الإعمار، تظل الأصول الروسية المجمدة في صميم نقاش دولي مهم.

---

1. حجم الأضرار في أوكرانيا

تواجه أوكرانيا تحديًا في إعادة الإعمار لم يسبق له مثيل في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. بعد ثلاث سنوات من الحرب الشاملة، أصبحت الخسائر التي لحقت بالبنية التحتية والاقتصاد والتراث الثقافي لأوكرانيا مذهلة.

أ. تدمير البنية التحتية المادية

- تقدر **الأضرار المادية المباشرة** التي لحقت بالمباني والطرق وشبكات الكهرباء والبنية التحتية الأخرى بما يتراوح بين **170 و176 مليار دولار** (البنك الدولي/الأمم المتحدة/الاتحاد الأوروبي، RDNA4، ديسمبر 2024).
- **أكثر من 13% من المساكن في أوكرانيا** تضررت أو دمرت.
- تعد الإسكان والنقل والطاقة والأصول الصناعية/الزراعية من بين القطاعات الأكثر تضرراً.
- تم تدمير مدن رئيسية مثل **ماريوبول** بشكل كبير، ولا يزال الدمار مستمراً في جميع أنحاء شرق وجنوب أوكرانيا.

ب. الخسائر الاقتصادية

- **انكمش الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا بنحو الثلث في عام 2022**. عاد النمو المتواضع في 2023–2024، لكن الاقتصاد لا يزال يعاني من اضطراب شديد.

- **فقدان ملايين الوظائف** وتدمير آلاف الشركات.
- تقدر **إجمالي احتياجات إعادة الإعمار والإنعاش** الآن بـ **524 مليار دولار** على مدى العقد المقبل (البنك الدولي، فبراير 2025).
- *ملاحظة:* لا تحدد أحدث التقييمات الدولية بشكل منفصل إجمالي خسائر الناتج الاقتصادي بخلاف احتياجات الإنعاش الإجمالية.

ج. النهب الزراعي والصناعي

- **الحبوب والأصول الزراعية:** سُرق ما لا يقل عن **4 ملايين طن من الحبوب** (بقيمة ~800 مليون دولار) من الأراضي المحتلة (الحكومة الأوكرانية). تقدر الأضرار المباشرة التي لحقت بالقطاع الزراعي جراء الحرب بـ **10.3 مليار دولار** (معهد KSE). كما تم نهب معدات زراعية، مثل جرارات جون دير بقيمة 5 ملايين دولار من ميليتوبول.
- **المعدات الصناعية والشركات:** سُرقت منتجات فولاذية تامة الصنع تزيد قيمتها عن **600 مليون دولار** (ميتينفست). **إجمالي الأضرار المباشرة التي لحقت بالصناعة والبناء والخدمات: 14.4 مليار دولار** (البنك الدولي/الأمم المتحدة/الاتحاد الأوروبي). تم الاستيلاء بشكل غير قانوني على ما لا يقل عن **1,150 شركة أوكرانية** في المناطق المحتلة ودمجها في الاقتصاد الروسي.

د. سرقة التراث الثقافي والفنون

- تم سرقة أو تدمير أكثر من **1.7 مليون قطعة ثقافية** (وزارة الثقافة الأوكرانية؛ لم يتم التحقق من ذلك بشكل مستقل).
- تقدر **كلية كييف للاقتصاد** خسائر التراث الثقافي بـ **4 مليارات دولار**.
- تشمل السرقات البارزة أكثر من 2,000 قطعة متحفية (بما في ذلك ذهب السكيثيين) من ماريوبول وآلاف اللوحات من متحف خيرسون الإقليمي للفنون.

---

2. فجوة التمويل والأصول الروسية المجمدة

- على الرغم من التعهدات الدولية الكبيرة بالمساعدات، لا تزال هناك **فجوة تمويلية تبلغ 9.96 مليار دولار** لعام 2025، حيث تركز معظم المساعدات على الاستقرار الفوري بدلاً من إعادة الإعمار على المدى الطويل.
- تتوقع **أحدث تقييم مشترك** احتياجات إعادة إعمار وإصلاح تبلغ **524 مليار دولار** خلال العقد المقبل.
- **تم تجميد ما يقرب من 300 مليار دولار من الأصول السيادية الروسية** في ولايات مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي منذ أوائل عام 2022. ولا تشمل هذه الأرقام الأصول الروسية الخاصة، التي لا تخضع للمناقشة فيما يتعلق بالتعويضات.
- وحتى في حالة تعبئتها بالكامل، فإن هذه الأصول المجمدة لن تغطي سوى جزء من احتياجات أوكرانيا - مما يؤكد الحاجة الملحة إلى تحرير جميع الموارد المتاحة.

---

3. الأساس القانوني والأخلاقي

- اعترفت **الجمعية العامة للأمم المتحدة** (**القرار ES-11/5، 2022**) بمسؤولية روسيا عن دفع تعويضات عن عدوانها على أوكرانيا ودعت إلى إنشاء آلية دولية للتعويضات. ومع ذلك، فإن هذا القرار غير ملزم ولا يصرح بمصادرة الأصول؛ ويتطلب اتخاذ إجراء ملزم موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو ما يمكن لروسيا أن تستخدم حق النقض ضده.
- **السابقة:** قامت **لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة** (**UNCC**)، التي أنشئت بعد غزو العراق للكويت، بإدارة أكثر من 50 مليار دولار من التعويضات، تم تمويلها بشكل أساشي من نسبة مئوية من عائدات النفط العراقية - وليس عن طريق المصادرة المباشرة للاحتياطيات السيادية.
- لا يزال الأساس القانوني للمصادرة الكاملة لأصول الدولة الروسية غير مختبر، وهو غير مسموح به حاليًا في معظم الولايات القضائية. حتى استخدام عائدات الفوائد يواجه تحديات قانونية مستمرة، لا سيما في بلجيكا والمحكمة الأوروبية للعدل.

---

4. الوضع الحالي لاستخدام الأصول

- توصل **الاتحاد الأوروبي** إلى توافق (باستخدام التصويت بالأغلبية المؤهلة) على استخدام الفوائد المتولدة من الأصول السيادية الروسية المجمدة لصالح أوكرانيا. تم الإعلان عن الشريحة الأولى (حوالي 2.1 مليار يورو من عائدات الفوائد لعام 2024) في مارس 2025، ولكن حتى مايو 2025، لم يتم تخصيص سوى جزء منها بسبب الإجراءات الإدارية والقانونية في بلجيكا.
- اتفقت مجموعة G7 من حيث المبدأ في عام 2024 على إصدار قرض بقيمة 50 مليار دولار لأوكرانيا، على أن يتم سداده باستخدام الفوائد المستقبلية من الأصول الروسية المجمدة. ومع ذلك، حتى مايو 2025، لم يتم إصدار القرض نفسه؛ ولم يبدأ سوى الاتحاد الأوروبي في تحويل عائدات الفوائد، وهو ما لا يندرج ضمن آلية قرض مجموعة G7.
- **الجهود التشريعية** مثل قانون REPO الأمريكي (الذي أقره مجلس النواب، ولا يزال قيد النظر في مجلس الشيوخ) والمبادرات المماثلة في كندا والمملكة المتحدة هي في مراحل مختلفة. في حين أن المملكة المتحدة وكندا لديهما تشريعات تمكينية لمصادرة الأصول المحتملة، لم يتقدم الاتحاد الأوروبي في تشريع مصادرةرأس المال إلى ما هو أبعد من المناقشة، ولم تسن أي ولاية قضائية حتى الآن أطر عمل شاملة لمصادرةرأس المال وتحويله.

---

5. التحديات والاعتبارات الرئيسية

أ. اليقين القانوني

- إن الأساس القانوني لمصادرة أصول الدول ذات السيادة آخذ في التطور. وفي حين أن القانون الدولي يدعم التعويضات عن العدوان، فإن المصادرة المباشرة للاحتياطيات لا تزال غير مجربة إلى حد كبير، وهي غير مسموح بها حالياً في معظم الولايات القضائية، وتواجه عقبات قانونية كبيرة وطعون قضائية مستمرة، لا سيما في بلجيكا والاتحاد الأوروبي.
- وينبغي أن تدعم النظريات المتعلقة بالتعويض عن الأصول المسروقة، واختطاف الأطفال، والمعاناة التي لحقت بالمدنيين، والإثراء غير المشروع، وجرائم الحرب، المصادرة على أساس أسس قانونية قوية.

ب. الإجماع السياشي

- يعد تحقيق نهج موحد بين أعضاء مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي والحفاظ عليه أمراً صعباً بسبب اختلاف النظم القانونية، ومستويات تحمل المخاطر، والمواقف السياسية. وقد نجح الاتحاد الأوروبي في اتخاذ إجراءات بشأن تحويل الفوائد من خلال التصويت بالأغلبية المؤهلة.

ج. التنفيذ

- حتى مع وجود تشريعات تمكينية، تتطلب آليات نقل الأصول والرقابة والمساءلة تصميماً دقيقاً لضمان الشفافية والفعالية. كانت عملية تحويل عائدات الفوائد بطيئة، مع تراكم كبير في الأعمال الإدارية والقانونية المتأخرة، خاصة في بلجيكا.

د. التأثير على المستثمرين من القطاع الخاص

- تأثر أكثر من 5 ملايين مستثمر روشي من القطاع الخاص بتجميد الأصول، مما أدى إلى إجراءات قانونية جارية في بلجيكا والاتحاد الأوروبي. لا يتم النظر في هذه الأصول الخاصة كتعويضات في الوقت الحالي.

هـ. الاستقرار المالي

- لم يجد تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2025 أي تأثير كبير على تفضيلات العملات الاحتياطية العالمية بسبب هذه التدابير، حيث تعتبر معظم البنوك المركزية أن الحالة الروسية فريدة من نوعها ولا تشكل سابقة لمصادرة الأصول على نطاق أوسع.

---

6. التوصيات

- **تسريع الإجراءات التشريعية:** تشجيع شركاء مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي على مواءمة وتسريع القوانين التي تسمح باستخدام الفوائد من الأصول السيادية الروسية المجمدة لإعادة إعمار أوكرانيا. مواصلة استكشاف السبل القانونية لمصادرة رأس المال مع الاعتراف بالقيود الحالية والتحديات القانونية المستمرة.
- **إعطاء الأولوية للشفافية:** إنشاء آليات رقابة قوية، باستخدام نموذج لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم المالية (UNCC)، لضمان إدارة عمليات نقل الأصول بشفافية ووفقًا لأفضل الممارسات الدولية.
- **الحفاظ على الحيطة القانونية:** مواصلة التشاور مع خبراء القانون الدوليين لضمان أن تكون أي إجراءات لمصادرة الأصول قابلة للدفاع عنها بموجب القانون الدولي وتقليل التداعيات السلبية المحتملة.
- **الاستفادة من الفوائد الآن:** توسيع وتسريع استخدام الفوائد المتأتية من الأصول المجمدة كمصدر فوري للتمويل، مع تطوير حلول طويلة الأجل للمبلغ الأصلي ومعالجة التحديات القانونية.
- **مراقبة التحديات القانونية:** مراقبة الإجراءات القانونية الجارية في بلجيكا ومحكمة العدل الأوروبية عن كثب، حيث قد تؤثر نتائجها على جدوى وتوقيت عمليات نقل الأصول في المستقبل.

---

7. سابقة: مثال لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة

بعد غزو العراق للكويت عام 1990، أدارت **لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة** أكثر من 50 مليار دولار من التعويضات الممولة من حصة من عائدات النفط العراقية، بدلاً من المصادرة المباشرة للأصول السيادية. وهذا يثبت أن التعويضات الدولية ممكنة في ظل الأطر القانونية والإدارية المناسبة.

---

8. الخلاصة

يمثل تجميد الأصول السيادية الروسية فرصة فريدة لتمويل تعافي أوكرانيا على المدى الطويل. ويتطلب تحقيق هذا الإمكان اتخاذ إجراءات قانونية وسياسية وإدارية منسقة، فضلاً عن التعامل الحذر مع المخاطر القانونية والتشغيلية. ومن خلال التعلم من السوابق السابقة وضمان اتباع نهج شفاف وقانوني، يمكن للمجتمع الدولي مساعدة أوكرانيا على إعادة البناء مع التمسك بمبادئ القانون الدولي والاستقرار المالي. مرة أخرى، يتوقع **أحدث تقييم مشترك** احتياجات إعادة إعمار وتعافي تبلغ **524 مليار دولار** على مدى العقد المقبل.

لا يمكن لمجموعة السبع (G-7) السماح بإعادة الأموال المجمدة إلى روسيا، ولا يمكن لدول أخرى إنفاقها على تعويضاتها دون تعويض أوكرانيا أولاً. هذا اختبار لنظامنا الدولي القائم على القواعد والتزامنا بالديمقراطية وسيادة جميع الدول. فلنرتقِ إلى مستوى التحدي.